اخذ السبيل بلا مرجح وليس ذلك جواب سوال مقدر تقريره لو جاز
الترجيح بلا مرجح لجاز حدوث حادث بلا سبب اصلا لان هذا
انما امتنع لذلك وهو يوجب انسداد باب اثبات الصانع والجواب عنه
هو ان الترجيح في القادر بلا مرجح ليس كحدوث الحادث بلا سبب اصلا
فان البديهة شاهدة بالفرق بينهما وبامتناع الثاني دون الاول
والحاصل ان الترجيح بلا مرجح جائز دون الترجح بلا مرجح وبان المؤثر
استجمع شرائط المكنة لا شرائط وجود الفعل ووجود الفعل موقوف
على تعلق الارادة به فاذا تعلقت الارادة وجب الفعل والوجوب بالارادة
مع الارادة لا ينافي تمكنه من الفعل والترك واستواء الطرفين بالنسبة
الى القدرة وحدها الثاني ان اقتدار القادر اي تعلق قدرته
ونسبته متوقف على تميز المقدور في نفسه لان المنسوب اليه مالم
يتميز عن غيره استحال اختصاصه بتلك النسبة دون غيره المتوقف على
ثبوته لان كل متميز ثابت فيلزم الدور لو توقف ثبوت المقدور
في نفسه على اقتدار القادر اي تعلق قدرته به وهو فرض الايجاد
وذلك بان يقال لو صح ما ذكرتم لزم ان لا يكون المؤثر موجبا ايضا
لان ايجاب الفعل منه متوقف على تميزه في نفسه لكون الايجاب
نسبة بين الفعل والموجب متوقف على ثبوته فلو كان ثبوت الفعل
لاجل ايجابه منه يلزم الدور ثم اجيب بان التميز في علم القادر لا في الخارج
فان الاقتدار موقوف على ثبوته في العقل وثبوته في الخارج موقوف
على اقتدار القادر فلا يلزم الدور الثالث المقدور لا يخلو عن وجود
او عدم والحاصل له الوجود حال حصول الوجود واجب والحاصل له
اي الحاصل له العدم حال حصول العدم ممتنع فليس لكنه اذ الوجوب
والامتناع ينافيان القدرة واجيب بان المكنة حاصلة في الحال من
الايجاد في الاستقبال وحاصله في الحال بالنظر الى ذاته مع عدم الالتفات
الى ما هو عليه والحق هو ان القادر له ان يوجد ذات المقدور لان

يوجد ما

يوجد مانع فيه العدم حتى يكون محالا الرابع الترك نفي محض لانه
لا فرق بين قولنا لم يكن موثرا وبين قولنا اثر تاثيرا عدميا اذ لا تمايز
بين العدمات وعدم مستمر لان قولنا ما اوجده معناه انه ابقاه
على العدم الاصلي وهو مستمر فلا يكون مقدورا لان العدم المستمر
حاصل وتحصيل الحاصل محال وفعلا لان النفي المحض لا يكون فعلا
فلا يوجد القادر لانكم فسرتموه بانه الذي ان شاء فعل وان شاء
ترك وذلك انما يتحقق لو كان الترك فعلا مقدورا واجيب
بان القادر هو الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل لا ان يفعل
الترك الذي هو عدمي ليلزم ما ذكرتم فرع على كونه تع قادر انه
تعالى قادر على كل الممكنات اذ الموجب للقدرة ذاته تع اذ ذاته
كافية في تحقق جميع صفاته ونسبته اي نسبة ذاته الى الكل اي
الى كل الممكنات على السواء اذ لولاه لكان لذاته اختصاص ببعض
المقدورات دون بعض فيحتاج ذاته في ذلك الى مخصص ومرجح
والمصحح للمقدورية هو الامكان المشترك بين الجميع اذ الوجوب
والامتناع ينافيان المقدورية وفيه نظر لانا لا نسلم ان نسبته
الى الجميع على السواء لجواز ان يقتضي ذاته تعلق قدرته ببعض الممكنات
دون بعض سلمناه لكن لا نسلم ان المقدورية صفة ثبوتية حتى يحتاج
الى مصحح سلمناه لكن يجوز ان يكون لكل متغاير بالحقيقة لا امكان
ماهية اخرى وح لا يكون الجمع مشتركا في مصحح المقدورية وهو ضعيف
اما الاول فلان تعلق قدرته ببعض دون بعض ليس مقتضيا
الذات من حيث هي بل باعتبار الارادة فالذات من حيث هي
نسبتها الى الجميع على السواء واما الثاني فلان المقدورية صفة
تعرض للممكن وليست بعدم صرف ولا العدم جزء مفهومها وهي نقيض
اللامقدورية فيكون ثبوتية واما الثالث فلما سبق ان الامكان
وصف اعتباري تعرض للشي بالنسبة الى الوجود والعدم وظاهر

امكان هي

Copyright © King Saud University